جامعة القاهرة
المكتبة
كلية الحقوق
١٠١٨
جرد
١٤٣/٦

كلية الحقوق

ضوابط وآثار الرقابة على دستورية القوانين

((دراســـــة مقارنة))

دكتـــــور
شعـــبان أحمد رمضـــــان
مدرس القانون العام
كلية الحقوق - جامعة أسيوط

الناشـــر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
٢٠٠٠م

T08-00793

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أسيوط
كلية الحقوق
قسم القانون العام

ضوابط وآثار الرقابة على دستورية القوانين

« دراسة مقارنة »

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من

الباحث / شعبان أحمد رمضان أحمد
المدرس المساعد بقسم القانون العام كلية الحقوق – جامعة أسيوط

* * *

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / محمود عاطف البنا
أستاذ القانون العام المتفرغ بكلية الحقوق
جامعة القاهرة .... "رئيسا "

الأستاذ الدكتور / وهيب عياد سلامة
أستاذ القانون العام المتفرغ بكلية الحقوق
جامعة أسيوط ووكيل الكلية (سابقا) . . "عضوا "

الأستاذ الدكتور / محمد عبد العال السناري
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق
جامعة حلوان . . . . . ."مشرفا و عضوا "

(٢٠٠٠م)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ

وَاجْعَلْ لِّي مِن لَدُنْكَ سُلْطَاناً

نَصِيراً ﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء - آية ٨٠

جامعة القاهرة
المكتبة
كلية الحقوق

إهداء

إلى روح والدي . . . . . طيب الله ثراه .

إلى والدتي . . . . . أطال الله بقاءها .

إلى أساتذتي الأجلاء . . . . "تقديراً و احتراماً .

إلى زوجتي و ابني محمد . . . . . "حباً و حناناً .

المقدمـــــة

أهمية الموضـــوع :

يعتبر الدستور حجر الزاوية فى بناء الدولـــة القانونيـــة ، إذ تتصـــدر أحكامـــه وقواعده غيرها من القواعد القانونيـــة الأدنـــى مرتبـــة ، ويتعيـــن أن تجـــرى جميـــع أعمال وتصرفات السلطات العامة والأفراد فى دائـــرة هـــذه القواعـــد التزامـــاً بمبـــدأ سمو الدستور الـــذى يرتبـــط بمبـــدأ المشـــروعية ، ويعتـــبر أحـــد مظـــاهره . فمـــن مقتضيات هـــذا المبـــدأ الأخـــير – بمـــا يفرضـــه مـــن خضـــوع الســـلطات العامـــة والمواطنين دون استثناء لأحكام القوانين المعمول بها فـــى الدولـــة ، واحترامـــهم لـــها – أن يتقيد التشريع الأدنى بالتشـــريع الأعلـــى وذلـــك حتـــى تـــأتى التشـــريعات فـــى تدرجها متوافقة ، ومتآلفة فى إطار البنـــاء القـــانونى للدولـــة برمتـــه [1] . والأســـاس فى هذا التوافق والتآلف هو انسجام هذه التشريعات جميعـــها مـــع أحكـــام الدســـتور ، باعتبارها أسمى وأعلى القواعد القانونية فـــى الدولـــة .

وإذا كان للدستور تلك الأهميـــة ، فـــإن أهميتـــه هـــذه لا تـــأتى مـــن مجـــرد وجوده ، وإنما تكمن فى تنفيذه ، فـــلا معنـــى للدســـتور ولا لمبـــدأ ســـموه إذا جـــاز لأجهزة الدولة أن تنتهك نصوصه دون جـــزاء . ولكـــن بـــأى وســـيلة يمكـــن كفالـــة مبدأ سمو الدستور ؟ يقرر الفقه الدســـتورى أن الرقابـــة علـــى الدســـتورية تُعـــد بـــلا جدال فى مقدمة الوســـائل الفنيـــة التـــى ابتكرهـــا العلـــم الدســـتورى لحمايـــة مبـــدأ الشرعية ، وأن على السلطات جميعها – بمـــا فيـــها الســـلطة التشـــريعية – أن تلـــتزم حدود الدستور ، الذى يُعد الإطار القانونى العـــام للجماعـــة السياســـية ، وهـــى بذلـــك

---

(1) -Burdeau (G.) ; traité de science politique , T.IV , 2è. Éd. , L.G.D.J. , paris , 1969 , pp.191 et ss.

الفهـــرس

	الموضـــــوع	رقـــــم الصفحـة
المقـــدمة		أ
الباب التمـــهيدى	: التطور التاريخى لرقابـــة الدســـتورية .	١
الفصـــل الأول	: التطور التاريخى لرقابة الدستورية فـــى فرنســـا .	٢
المبحـــث الأول	: ظهور وتطور فكرة سيادة الأمة فى الفكـــر القـــانونى الفرنســـى .	٢
المطلـــب الأول	: عهـــد انعدام سيـــادة الأمـــة .	٣
المطلب الثـــانى	: ظهور الأمة كمؤسسة سياســـية – قانونيـــة .	٩
المطلب الثـــالث	: البرلمان كتجسيد سياسى وقانونى لســـيادة الأمـــة .	١٦
المبحث الثـــانى	: التشريع كمعبر عن سيادة الأمـــة .	٢٣
المطلـــب الأول	: عمومية وتجريد القواعـــد التشـــريعية .	٢٣
المطلب الثـــانى	: تقديس التشـــريع .	٣٠
المطلب الثـــالث	: التشريع حماية للمجتمع من كل خطر " كمعبر عـــن المصلحـــة العامـــة " .	٣٤
المبحث الثـــالث	: علاقة القوة بين الدستور والتشريع فى الفكـــر الثـــورى الفرنســـى .	٤٠

المطلـب الأول	: قصور النصوص الدستورية أمـام النصـوص التشـريعية .	٤٠
المطلب الثـانى	: رفض مبدأ الرقابة على دسـتورية التشـريعات .	٤٧
المطلب الثـالث	: بعض محاولات الرقابـة .	٥٢
الفـرع الأول	: دستور السنة الثامنة لإعلان الجمهورية ومجلـس الشـيوخ المحـافظ .	٥٥
الفرع الثـانى	: دستور سنة ١٨٥٢ ومجلس الشيوخ الحـامى للدسـتور .	٥٧
الفرع الثـالث	: دستور سنة ١٩٤٦ واللجنـة الدسـتورية .	٥٩
الفصل الثـانى	**: التطور التاريخى لرقابة الدستورية فـى أمريكـا .**	٦٢
المبحـث الأول	: الأصول النظرية والسوابق التاريخية التى مهدت لقيـام الرقابـة وتطورهـا فـى أمريكا .	٦٣
المطلـب الأول	: جمود الدستور الأمريكـى .	٦٤
المطلب الثـانى	: الشكل الفيدرالى للدولـة .	٦٦
المطلب الثـالث	: بعض السوابق التاريخيـة .	٧٠
الفـرع الأول	: رقابة المجلس المخصـوص .	٧٠
الفرع الثـانى	: نظام مجالس المراجعة فى بعـض الولايـات .	٧٢
الفرع الثـالث	: آراء اللورد كوك وحكمه فى قضية الدكتـور بونـهام .	٧٣
المبحث الثـانى	: جهود المحكمة العليا فى إرساء مبـدأ الرقابـة .	٧٥

أولا	: وقائع قضية ماربوى ضـــد ماديســـون .	٧٦
ثانيـــا	: أسلوب مارشال فى تناول القضية وإقـــراره لمبـــدأ الرقابـــة .	٧٨
الفصل الثـــالث	: التطور التاريخى لرقابة الدستورية فـــى مصـــر .	٨٢
المبحـــث الأول	: موقف الفقه والقضاء من رقابة الدستورية فـــى مصـــر .	٨٤
المطلـــب الأول	: الوضع قبل إنشاء مجلس الدولـــة المصـــرى .	٨٤
الفـــرع الأول	: موقف الفقه من مشكلة الرقابة على دســـتورية القوانيـــن .	٨٥
الفرع الثـــانى	: موقف القضاء من مشكلة الرقابة علـــى دســـتورية القوانيـــن .	٩٠
المطلب الثـــانى	: مجلس الدولة المصرى ومشكلة الرقابة علـــى دســـتورية القوانيـــن	١٠١
المبحث الثـــانى	: محاولات وضع تنظيم قانونى لرقابـــة الدســـتورية	١٠٩
المطلـــب الأول	: محاولات وضع تنظيم قانونى لمشكلة الرقابة علـــى دســـتورية القوانيـــن .	١١٠
الفـــرع الأول	: مشروع لجنة دستور ١٩٥٤ ومشـــكلة الرقابـــة .	١١٠
الفرع الثـــانى	: دستور جمهورية مصر العربية الصادر ســـنة ١٩٥٨ ومشـــكلة الرقابـــة .	١١٢
الفرع الثـــالث	: تقرير ميثاق العمل الوطنى ســـنة ١٩٦٢ ومشـــكلة الرقابـــة .	١١٣
الفرع الرابـــع	: مشروع اللجنة التحضيرية سنة ١٩٦٧ ومشـــكلة الرقابـــة .	١١٤
الفرع الخـــامس	: بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ ومشـــكلة الرقابـــة .	١١٦
المطلب الثـــانى	: مرحلة القضاء الدســـتورى .	١١٧

الباب الأول	: التنظيم القانونى لرقابة الدستورية .	١٢٤
الفصل الأول	: الجهة المختصة بالرقابة .	١٢٥
المبحث الأول	: الجهة المختصة بالرقابة على الدستورية فى فرنسا .	١٢٥
مطلب تمهيدى	: دستور الجمهورية الخامسة الفرنسى لعام ١٩٥٨ والتحفظ من رقابة الدستورية .	١٢٧
المطلب الأول	: تشكيل المجلس الدستورى .	١٣١
الفرع الأول	: الأعضاء بالتعيين .	١٣٢
أولا	: السلطات التى تملك حق التعيين .	١٣٢
ثانيا	: مدة العضوية .	١٣٤
ثالثا	: شروط العضوية .	١٣٧
رابعا	: حقوق الأعضاء والتزاماتهم .	١٤٠
الفرع الثانى	: الأعضاء بحكم القانون .	١٤٥
الفرع الثالث	: رئيس المجلس الدستورى .	١٤٩
المطلب الثانى	: كيفية عمل المجلس الدستورى والإجراءات المتبعة أمامه .	١٥٥
الفرع الأول	: إدارة المجلس الدستورى .	١٥٥

الفرع الثـانى	: الإجراءات المتبعة أمام المجلـــس الدســتورى .	١٥٩
أولا	: الخصائص العامة للإجـــراءات .	١٦٠
ثانيـا	: الجهات التى لـــها حــق دعــوة المجلــس الدســتورى للانعقــاد بصــدد رقابــة الدســتورية .	١٦٣
الفرع الثـالث	: إعداد واتخاذ القـــرارات .	١٦٩
المبحث الثـانى	: الجهة المختصة بالرقابة على الدستورية فـــى أمريكـا .	١٧٣
المطلـب الأول	: تشكيل المحكمة العليا ونظام العمـــل بـــها .	١٧٥
الفـرع الأول	: تشكيل المحكمة العليا الأمريكيـــة .	١٧٦
الفـرع الثـانى	: كيفية عمل المحكمة العليا والإجراءات المتبعـــة أمامـــها .	١٧٩
المطلب الثـانى	: أساليب ممارسة الرقابة فى النظـــام الأمريكـــى .	١٨٢
الفـرع الأول	: الدفع بعدم الدســـتورية .	١٨٢
الفرع الثـانى	: أسلوب الأمر القضـــائى .	١٨٦
الفرع الثـالث	: أسلوب الحكم التقريـــرى .	١٨٩
المبحث الثـالث	: الجهة المختصة بالرقابة على الدستورية فـــى مصـــر .	١٩٢
المطلـب الأول	: تشكيل المحكمة الدستورية العليا وضمانـــات أعضائـــها ومســـاءلتهم .	١٩٣
الفـرع الأول	: تشكيل المحكمة الدستورية العليا وشروط العضويـــة بـــها .	١٩٣

الفرع الثـلنى	: ضمانات الأعضاء ومســـاءلتهم .	١٩٧
المطلب الثـانى	: كيفية تحريك الرقابة والإجراءات المتبعة أمـــام المحكمـــة .	٢٠٠
الفـوع الأول	كيفية تحريك الرقابة أمام المحكمة الدســـتورية العليـــا .	٢٠٠
أولا	: الإحالة من محكمة الموضـــوع .	٢٠١
ثانيـــا	: الدفع من جانب الأفـــراد .	٢٠٣
ثالثـــا	: التصدى من جانب المحكمة الدســـتورية العليـــا .	٢٠٩
الفرع الثـلنى	: إجراءات فحص الدعـــاوى الدســـتورية .	٢١٤
أولا	: كيفية رفع الدعوى أمام المحكمة الدســـتورية العليـــا .	٢١٤
ثانيـــا	: هيئة المفوضين وتحضير الدعـــاوى الدســـتورية .	٢١٩
الفصل الثـــانى	**: محل الرقابة " التشريعات الخاضعـــة لرقابـــة الدســـتورية " .**	٢٢٥
المبحـــث الأول	: التشريعات الخاضعة لرقابة الدستورية فـــى فرنســـا .	٢٢٥
المطلـــب الأول	: القواعد التى تخضع للرقابـــة الإلزاميـــة .	٢٢٧
الفـــوع الأول	: القوانين الأساســـية .	٢٢٨
الفرع الثـــلنى	: اللوائح البرلمانيـــة .	٢٣٢
المطلب الثـــانى	: القواعد التى تخضع للرقابـــة الاختيارية .	٢٣٨
الفـــوع الأول	: الرقابة على دستورية القوانيـــن العاديـــة .	٢٣٨

أولا	: الرقابة فى إطار المادة " ٦٢ - ٢ " من الدستور .	٢٣٨
(أ)	ضوابط الرقابة على دستورية القوانين العادية .	٢٤٠
(ب)	نطاق الرقابة على دستورية القوانين العادية .	٢٤٣
ثانيا	: رقابة توزيع الاختصاص بين مجالى القانون واللائحة .	٢٤٩
(أ)	ضوابط الرقابة طبقاً لأحكام المادة ٤١ " الدفع بعدم القبول " .	٢٥٠
(ب)	ضوابط الرقابة طبقاً لأحكام المادة " ٣٧ - ٢ " .	٢٥٢
الفرع الثانى	: الرقابة على المعاهدات الدولية .	٢٥٥
أولا	: مدلول المعاهدة الدولية فى مجال رقابة الدستورية .	٢٥٧
ثانيا	: إجراءات الرقابة على المعاهدات الدولية .	٢٥٩
ثالثا	: الطابع الخاص لرقابة المعاهدات الدولية .	٢٦١
المطلب الثالث	: القواعد التى تخرج عن نطاق الرقابة .	٢٦٥
أولا	: القوانين الاستفتائية .	٢٦٥
ثانيا	: المراسيم التشريعية .	٢٧٠
ثالثا	: التعديلات الدستورية .	٢٧٢
رابعا	: القوانين بعد صدورها .	٢٧٧
المبحث الثانى	: التشريعات الخاضعة لرقابة الدستورية فى أمريكا .	٢٨١

المطلب الأول	: المحكمة العليا والرقابة على دستورية القوانين الاتحادية .	٢٨٢
المطلب الثانى	: المحكمة العليا والرقابة على دستورية قوانين الولايات .	٢٨٦
المطلب الثالث	: المحكمة العليا والرقابة على دستورية اللوائح والقرارات الإدارية .	٢٨٨
المبحث الثالث	: التشريعات الخاضعة لرقابة الدستورية فى مصر .	٢٩٢
المطلب الأول	: موقف المحكمة العليا بصدد تحديد مدلول القانون فى مجال رقابة الدستورية	٢٩٢
الفرع الأول	: اعتناق المحكمة العليا للمعيار الموضوعى .	٢٩٣
الفرع الثانى	: موقف الفقه المصرى من قضاء المحكمة العليا .	٢٩٧
أولا	: الجانب المؤيد لاتجاه المحكمة .	٢٩٧
ثانيا	: الجانب المعارض لاتجاه المحكمة .	٢٩٩
ثالثا	: رأى الباحث .	٣٠١
المطلب الثانى	: محل الرقابة فى قضاء المحكمة الدستورية العليا .	٣٠٥
الفرع الأول	: اختلاف الأوضاع فى ظل الدستور الحالى وقانون المحكمة الدستورية العليا	٣٠٥
الفرع الثانى	: الضوابط التى أرستها المحكمة الدستورية العليا فى مجال الرقابة على دستورية القوانين واللوائح .	٣١٠
أولا	: ضوابط الرقابة على دستورية اللوائح .	٣١٠
(أ)	اختصاص المحكمة الدستورية برقابة جميع أنواع اللوائح .	٣١١

(ب)	اختصاص المحكمة الدستورية العليا بصورة مخالفة اللائحـــة للدســتور مباشــرة	٣١٣
ثانيــا	: ضوابط الرقابة على دســتورية القوانيــن .	٣١٥
(أ)	عدم شمول الرقابة للتعديــلات الدســتورية .	٣١٥
(ب)	عدم امتداد الرقابة إلى حالات التعــارض أو التنــازع بيــن القوانيــن ذات المرتبــة الواحـدة .	٣١٨
١ -	حالة التنازع بين اللوائح والقوانين ، أو التشـــريعات ذات المرتبــة الواحــدة .	٣١٨
٢ -	حالة التشريعات التى تخالف قــانون أساســى .	٣٢٢
٣ -	حالة التشريعات التى تتعارض مع اتفاقيـــة دوليــة .	٣٢٦
(ج)	التشريعات التى تمت الموافقة عليها فى اســـتفتاء شــعبى .	٣٣٣
(د)	اختصاص القضاء الدستورى بالرقابة على دســـتورية التشــريعات الســابقة علــى صدور الدستور المطعون فى عدم دستورية هــذه التشــريعات لــه .	٣٣٨
(هـ)	إلغاء النص التشريعى لا يحول دون الطعن عليــه بعــدم الدســتورية ممــن طبــق عليه .	٣٤٦
الباب الثــانى	: عيوب الدستورية وضوابــط الرقابــة .	٣٥١
الفصــل الأول	: عيوب الدســتورية .	٣٥٢
المبحــث الأول	: العيوب الشكلية أو الخارجيـــة .	٣٥٣

المطلب الأول	: عيب عدم الاختصاص .	٣٥٣
الفرع الأول	: عدم الاختصاص الفعلى أو الإيجابى " اغتصاب السلطة " .	٣٥٥
أولا	: عدم الاختصاص الإيجابى أو " اغتصاب السلطة " فى فرنسا .	٣٥٥
ثانيا	: عدم الاختصاص الإيجابى أو " اغتصاب السلطة " فى أمريكا .	٣٥٨
ثالثا	: عدم الاختصاص الإيجابى أو " اغتصاب السلطة " فى مصر .	٣٦١
الفرع الثانى	: عدم الاختصاص السلبى .	٣٦٣
الفرع الثالث	: العنصر الموضوعى فى الاختصاص .	٣٦٦
أولا	العنصر الموضوعى فى الاختصاص فى فرنسا .	٣٦٦
ثانيا	العنصر الموضوعى فى الاختصاص فى أمريكا .	٣٦٨
ثالثا	العنصر الموضوعى فى الاختصاص فى مصر .	٣٧٠
الفرع الرابع	: العنصر الزمنى فى الاختصاص .	٣٧٤
المطلب الثانى	: عيب الشكل والإجراء .	٣٧٥
الفرع الأول	: مجال عيب الشكل فى المنازعة الدستورية .	٣٧٦
أولا	: مجال عيب الشكل فى فرنسا .	٣٧٧
ثانيا	: مجال عيب الشكل فى مصر .	٣٧٩
الفرع الثانى	: مناط عيب الشكل فى المنازعة الدستورية .	٣٨٣

المبحث الثـانى	: العيوب الداخلية أو الموضوعيـــة .	٣٨٦
المطلـب الأول	: عيب المحل أو " مخالفة القيـــود الموضوعيـــة " .	٣٨٦
الفـرع الأول	: عيب المحل أو " مخالفة القيود الموضوعيـــة " فـــى فرنســا .	٣٨٧
الفرع الثـانى	: عيب المحل أو " مخالفة القيود الموضوعية " فـــى النظـــام الأمريكـــى .	٣٩٠
أولا	: النص الخاص باتباع الوسائل القانونيـــة الســليمة.	٣٩١
ثانيـا	: النص الخاص بالمساواة فى الحمايـــة القانونيـــة .	٣٩٤
الفرع الثـالث	: عيب المحل أو " مخالفة القيود الموضوعية " فـــى مصـــر .	٣٩٨
أولا	: السلطة المقيدة للمشـــرع .	٣٩٨
ثانيا	: السلطة التقديرية للمشـــرع .	٤٠٤
المطلب الثـانى	: عيب الانحراف فى استعمال الســلطة التشـريعية .	٤١٢
الفـرع الأول	: المجلس الدستورى الفرنسى ورقابـــة الانحـــراف التشـــريعى .	٤١٣
الفرع الثـانى	: المحكمة العليا الأمريكية ورقابة الانحـــراف التشـــريعى .	٤١٧
الفرع الثـالث	: النظام الدستورى المصرى ورقابـــة الانحـــراف التشـــريعى .	٤٢٠
أولا	: نظرية الانحراف التشريعى لدى الدكتـــور الســنهورى وانتقاداتـــها .	٤٢٠
ثانيـا	: بيان عيب الانحراف التشريعى والتحديـــد الموضوعـــى لـــه .	٤٢٧
ثالثـا	: الطبيعة الاحتياطية لعيب الانحـــراف التشـــريعى .	٤٣٠

المبحث الثـالث	: اتجاهات خاصة بالمجلس الدستورى الفرنسى بشأن توسيع وتدعيم نطاق رقابته على الدستورية .	٤٣٧
المطلب الأول	: القرارات التفسيرية أو " المطابقة بشرط " .	٤٣٨
الفرع الأول	: الطبيعة القانونية والأساس القانونى للقرارات التفسيرية .	٤٤٠
الفرع الثانى	: أنواع القرارات التفسيرية أو " المطابقة بشرط " .	٤٤٥
أولا	: القرارات المطابقة بشرط التفسير الموجِّه .	٤٤٥
ثانيا	: القرارات المطابقة بشرط التفسير المحيِّد أو " المبطل للمفعول " .	٤٤٨
ثالثا	: القرارات المطابقة بشرط التفسير المُنْشِئ .	٤٥٢
المطلب الثانى	: الخطأ البيِّن فى التقدير .	٤٥٧
الفرع الأول	: مضمون الخطأ البيِّن فى التقدير فى المجال الدستورى .	٤٥٨
الفرع الثانى	: تطبيقات الخطأ البيِّن فى التقدير فى قضاء المجلس الدستورى .	٤٦٣
الفرع الثالث	: مدى إمكانية الأخذ بفكرة الخطأ البيِّن فى التقدير فى القضاء الدستورى المصرى .	٤٧٠
رأى الباحث		٤٧٩
المطلب الثالث	: المجلس الدستورى الفرنسى ورقابة الملاءمة .	٤٨٣
الفرع الأول	: القواعد الدستورية ورقابة الملاءمة .	٤٨٤

الفرع الثـانى	: القاضى الدستورى ورقابـة الملاءمـة .	٤٨٦
أولا	: الحماية القضائية للحقوق الأساسـية .	٤٨٦
ثانيـا	: التكريس القضائى لاعتبارات الصالح العام المقيـدة للحقـوق الأساسـية .	٤٩٠
ثالثـا	: ضرورة إيجاد آلية قضائية للموازنـة بيـن اعتبـارات الصـالح العـام وحمايـة الحقوق والحريات الأساسـية .	٤٩١
الفرع الثالث	: طبيعة الرقابة التى يمارسها المجلـس الدسـتورى .	٤٩٦
أولا	: رقابة الدستورية هل هى رقابـة ملاءمـة ؟	٤٩٦
ثانيا	: إشكالية حكومة القضاة فى فرنسـا .	٥٠٢
رأى البـاحث		٥٠٩
الفصل الثـانى	: ضوابط الرقابة على دسـتورية القوانيـن .	٥١١
المبحـث الأول	: عدم التعرض للمشـكلة الدسـتورية إلا إذا كـان ذلـك ضرورياً للفصـل فـى موضوع الخصومة الأصليـة .	٥١٤
المبحث الثـانى	: قرينة الدستورية لمصلحة التشـريع .	٥٢٢
المبحث الثـالث	: عدم الخوض فى بواعث التشـريع أو ملاءمتـه .	٥٢٨
المبحث الرابـع	: ممارسة الرقابة داخل إطـار الدسـتور .	٥٣٨
المبحث الخامس	: استبعاد الأعمال السياسية من نطـاق الرقابـة .	٥٤٧
المطلـب الأول	: الاتجاهات الأولى للقضاء الدستورى المصرى بشأن فكـرة الأعمـال السياسـية	٥٥٢

المطلب الثانى	: الاتجاهات الحديثة الدستورى المصرى بشأن نظرية الأعمال السياسية .	٥٥٥
الباب الثالث	: الحكم الصادر فى الدعوى الدستورية وأثر المحكمة الدستورية العليا على المجتمع .	٥٦٤
الفصل الأول	: الحكم فى الدعوى الدستورية .	٥٦٥
المبحث الأول	: حجية الحكم الصادر فى الدعوى الدستورية .	٥٦٦
المطلب الأول	: حجية القرار الصادر فى الدعوى الدستورية فى قضاء المجلس الدستورى الفرنسى .	٥٦٨
المطلب الثانى	: حجية الحكم الصادر بعدم الدستورية فى قضاء المحكمة العليا الأمريكية .	٥٧٥
المطلب الثالث	: حجية الحكم الصادر بعدم الدستورية فى القضاء الدستورى المصرى .	٥٧٨
الفرع الأول	: حجية الحكم الصادر فى الدعوى الدستورية فى قضاء المحكمة العليا .	٥٧٨
أولا	: حجية الحكم الصادر بعدم الدستورية فى قضاء المحكمة العليا .	٥٧٩
ثانيا	: حجية الحكم الصادر برفض الدعوى فى قضاء المحكمة العليا .	٥٨٠
الفرع الثانى	: حجية الحكم الصادر فى الدعوى الدستورية فى قضاء المحكمة الدستورية العليا .	٥٨٥
المبحث الثانى	: الأثر القانونى المترتب على الحكم الصادر بعدم الدستورية .	٥٩٣
المطلب الأول	: الأثر القانونى المترتب على القرار الصادر بعدم الدستورية فى قضاء المجلس الدستورى الفرنسى .	٥٩٤

الفـوع الأول	: حالة البطلان الكلى للقانون " عدم إصـــدار القـــانون برمتـــه " .	٥٩٧
الفرع الثـــانى	: حلة البطلان الجزئى للقانون " عدم إصدار النصـــــوص المعيبـــة دســـتورياً " .	٥٩٩
المطلب الثـــانى	: الأثر القانونى المترتب علـــى الحكـــم الصـــادر بعـــدم الدســـتورية فـــى قضـــاء المحكمة العليا الأمريكيـــة .	٦٠٢
المطلب الثـــالث	: الأثر القانونى المترتب علـــى الحكـــم الصـــدر بعـــدم الدســـتورية فـــى القضـــاء الدستورى المصـــرى .	٦٠٩
الفـوع الأول	: موقف الفقه المصرى بالنسبة لأثر الحكم الصـــادر بعـــدم الدســـتورية .	٦٠٩
الاتجـــاه الأول	: الحكم بعدم الدستورية يلغى النـــص التشـــريعى .	٦١٠
الاتجاه الثـــانى	: الحكم بعدم الدستورية يؤدى إلى الامتناع عن تطبيـــق النـــص دون إلغائـــه .	٦١٠
الاتجاه الثـــالث	: الحكم بعدم الدستورية يلغى قوة نفاذ النـــص التشـــريعى .	٦١٣
رأى البـــاحث		٦١٣
الفرع الثانى	: موقف القضاء الدســـتورى المصـــرى .	٦١٤
المبحث الثالث	: النطاق الزمنى لتنفيذ الحكم الصادر بعـــــدم الدســـتورية .	٦٢٠
المطلب الأول	: النطاق الزمنى لتنفيذ الحكم الصادر بعدم الدستورية فـــى النظـــام الأمريكـــى .	٦٢١
المطلب الثانى	: النطاق الزمنى لتنفيذ الحكم الصادر بعدم الدستورية فى مصـــــر قبـــل التعديـــل .	٦٢٥
الفرع الأول	: موقف الفقه المصرى بشأن الزمنى لتنفيذ الحكم الصـــــادر بعـــدم الدســـتورية .	٦٢٦
الاتجاه الأول	: الأثر الفورى المباشر للحكم الصادر بعـــــدم الدســـتورية .	٦٢٦

الاتجاه الثانى	: الأثر الرجعى للحكم الصادر بعـــدم الدســتورية .	٦٢٩
رأى الباحث		٦٣٢
الفرع الثانى	: موقف القضـــاء الدســتورى المصــرى بشــأن النطــاق الزمنــى لتنفيــذ الحكــم الصادر بعدم الدســـتورية .	٦٣٧
المطلب الثالث	: النطاق الزمنى لتنفيذ الحكم الصادر بعدم الدستورية فى مصـــر بعــد التعديــل .	٦٤٣
الفرع الأول	: موقف الفقه من التعديـــل .	٦٤٦
أولا	: الجانب المؤيد للتعديـــل .	٦٤٧
ثانيــا	: الجانب المعارض للتعديـــل .	٦٥٠
(أ)	الجوانب الشكلية لعدم دستورية القرار بقـــانون رقــم ١٦٨ لســنة ١٩٩٨ .	٦٥١
(ب)	الجوانب الموضوعية لعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨	٦٥٧
الفرع الثانى	: أثر التعديل على النطاق الزمنى لتنفيذ الحكم الصـــادر بعــدم الدســتورية .	٦٦٨
أولا	: الجانب المؤيد للأثر الفـــورى .	٦٦٩
ثانيــا	: الجانب المؤيد للأثر الرجعـــى .	٦٧٤
ثالثــا	: موقفنا من التعديل بشأن النطاق الزمنى لتنفيذ الحكــم الصــادر بعــدم الدســتورية	٦٨٢
الفرع الثــالث	: أثر التعديل على حجية الحكم الصادر بعـــدم الدســتورية .	٦٨٤
الفصل الثــانى	: أثر المحكمة الدستورية العليــا علــى المجتمــع المصــرى فــى المجــالات السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة .	٦٨٧

المبحث الأول	: أثر المحكمة الدستورية العليا على المجتمع المصرى فى المجال السياسى	٦٨٩
المطلب الأول	: دور المحكمة الدستورية العليا فى كفالة الحق فى الانتخاب والترشيح لجميع المواطنين .	٦٩٠
المطلب الثانى	: دور المحكمة الدستورية العليا فى كفالة التعددية الحزبية « حرية تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها »	٧٠٣
المبحث الثانى	: أثر المحكمة الدستورية العليا على المجتمع المصرى فى المجال الاقتصادى	٧١٠
المطلب الأول	: دور المحكمة الدستورية العليا فى كفالة الحماية الدستورية لملكية المواطنين	٧١١
المطلب الثانى	: دور المحكمة الدستورية العليا فى كفالة الحماية الدستورية لملكية الأجانب	٧١٧
المبحث الثالث	: أثر المحكمة الدستورية العليا على المجتمع المصرى فى المجال الاجتماعى	٧٢٦
المطلب الأول	: دور المحكمة الدستورية العليا فى كفالة الحماية الدستورية للحق فى التعليم « حظر التمييز فى المجال التعليمى »	٧٢٧
المطلب الثانى	: دور المحكمة الدستورية العليا فى كفالة الحماية الدستورية للحق فى المعاش	٧٣٦
المطلب الثالث	: دور المحكمة الدستورية العليا فى كفالة الحماية الدستورية للأسرة المصرية	٧٤٠
الخاتمة	:	٧٥٤
قائمة المراجع	:	٧٦١
الفهرس	:	٧٩٨

شركة الروضة للكمبيوتر
لكتابة الرسائل العلمية
١٥ ش النور المتفرع من ش ثابت
خلف فندق السلام